السردية الوطنية للتنمية الشاملة

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

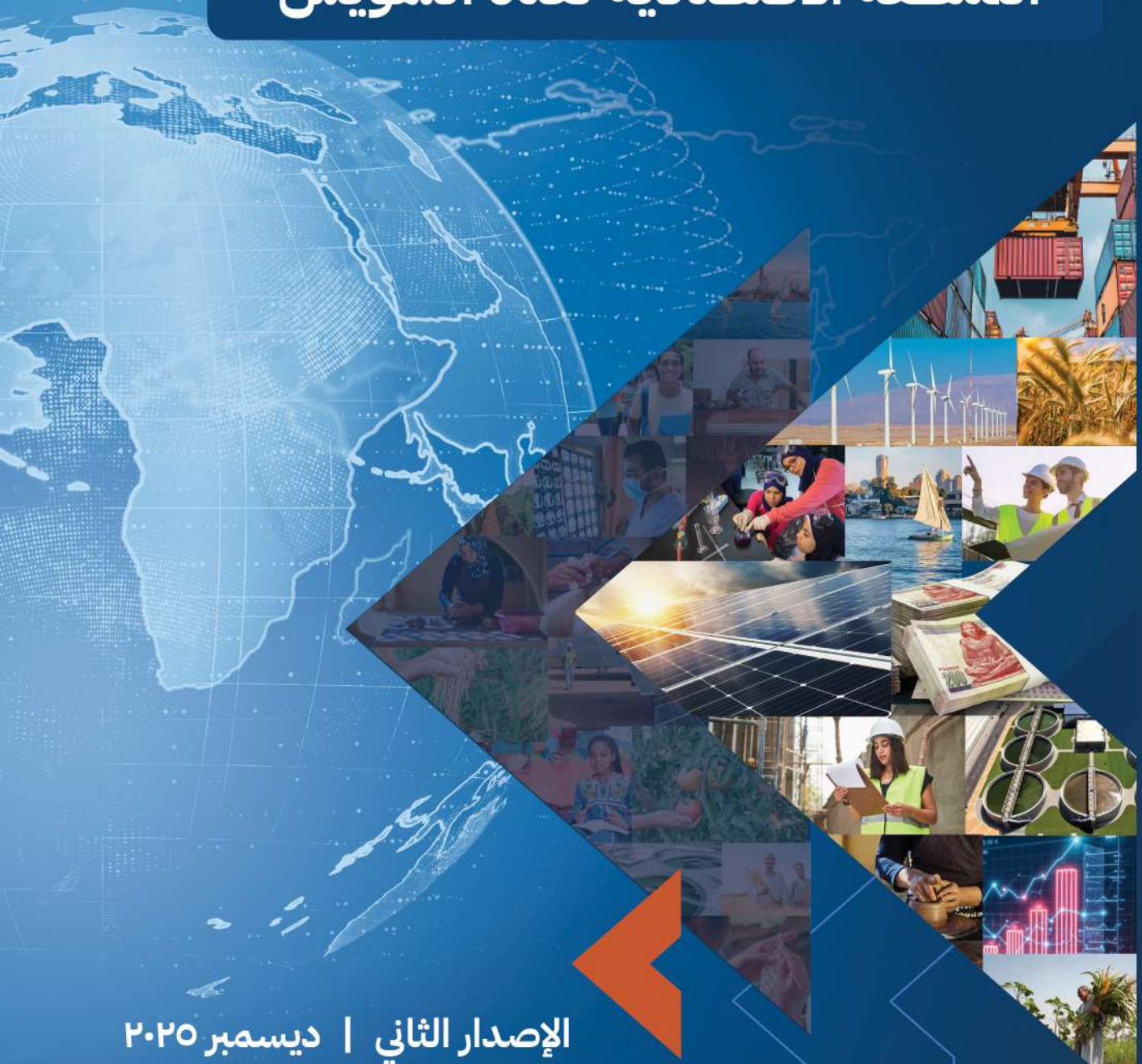

الإصدار الثاني | ديسمبر ٢٠٢٥

السـردية الـوطنيـة للتنميـة الشـاملـة

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

نقلة اقتصادية ... تحسين جودة الحياة

ديسمبر ٢٠٢٥

محتـويـــات

السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

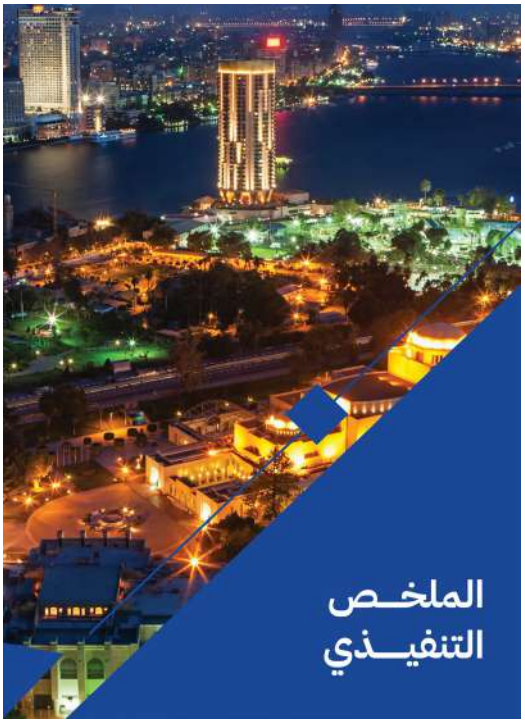

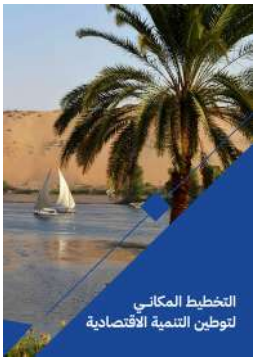

المنطقة الاقتصادية لقنـــاة الســويـــس

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس: بوابة مصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعد البنية التحتية عالية الجودة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب في قراراتهم الاستثمارية، إلى جانب توافر العمالة الماهرة، والاستقرار الأمني والسياسي، وبيئة الأعمال الداعمة. وفي هذا السياق، أولت مصر اهتمامًا كبيرًا بتحسين البنية التحتية باعتبارها أساسًا لرفع الإنتاجية وتحفيز النمو وجذب الاستثمارات.

فقد ضخت الدولة استثمارات غير مسبوقة تقدر بمليارات الدولارات خلال العقد الماضي في مشروعات البنية التحتية باعتبارها محرك رئيسي ومضاعف للاستثمار والإنتاجية والتجارة، شملت تطوير شبكات الطرق والكهرباء والطاقة المتجددة والموانئ والنقل الذكي. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين ترتيب مصر في العديد من مؤشرات التنافسية الدولية، وتهيئة بيئة مواتية لجذب المستثمرين.

وتُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس SCZone أحد أبرز النماذج التي تُجسد هذا التوجه، حيث تمثل منصة متكاملة للاستثمار الصناعي والخدمي واللوجستي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي على أهم ممر ملاحي في العالم وخلال السنوات الثلاثة السابقة جذبت المنطقة استثمارات بنحو ٩ مليار دولار وعدد ٣٤٣ مشروع بكافة قطاعاتها الصناعية والتجارية إضافة الى ١١ مشروع بقطاع الموانئ بإجمالي استثمارات تصل الى ١,٥ مليار دولار، وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس , وهذه الصناعات تنوع من ثقيلة ومتوسطة وخفيفة في عدد ٤ قطاعات خدمية و١٧ قطاع صناعي .تمتد المنطقة على مساحة ٤٥٥ كم٢ وتوفر بنية تحتية متطورة تضم ستة موانئ رئيسية وأربع مناطق صناعية متخصصة، وشبكات طاقة واتصالات، إلى جانب حوافز استثمارية تنافسية وإجراءات مبسطة، وتخدم ما يقرب من ملياري مستهلك في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، مما يجعلها مركزًا لوجستيًا وصناعيًا عالميًا. كما تحتضن المنطقة صناعات متنوعة تتراوح بين **الصناعات الثقيلة، الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية والتكنولوجية، واللوجستيات.**

كما تتميز SCZone بتوفير **حوافز استثمارية وتسهيلات جمركية وضريبية جذابة**، منها الإعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على الواردات المستخدمة في الإنتاج أو التصدير، وخصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار. كما تعتمد المنطقة على نظام «الشباك الواحد» الذي يتيح تسجيل الشركات واستخراج التراخيص خلال أيام معدودة عبر منصات رقمية متكاملة.

المـزايـا التنـافسيـة

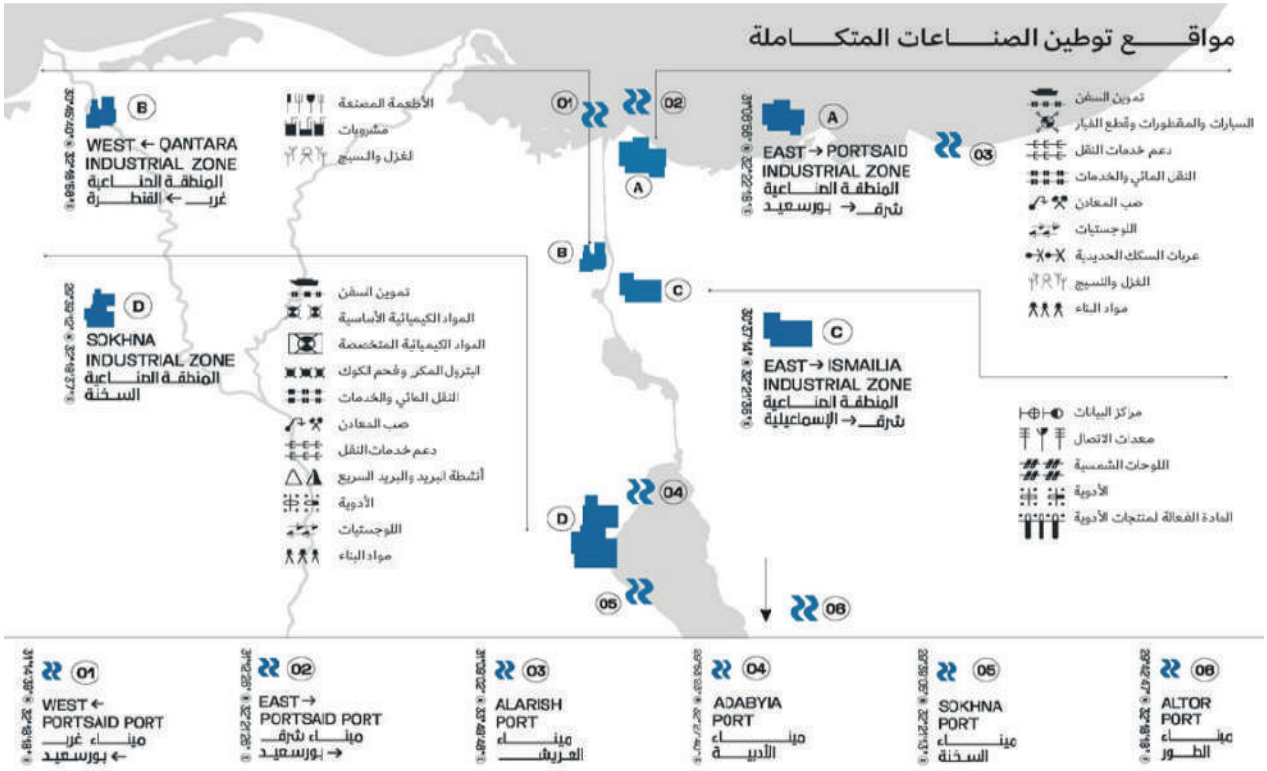

تنبع القيمة الفريدة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس من تلاقي وتوافر عدة عوامل تتمثل في الموقع الاستراتيجي، والبنية التحتية المميزة، والحوافز، والدعم المؤسسي:

١. الموقع الاستراتيجي:

- تقع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على ضفاف قناة السويس التي تمر عبرها أكثر من ١٢٪ من حركة التجارة البحرية العالمية، بالإضافة إلى ٢٠٪ من تجارة الحاويات الدولية (International Container Trade) بالإضافة الي مرور حوالي ٣٠ ألف سفينة سنوياً.
- تتوسط المنطقة مسارات الشحن البحرية العالمية الرئيسية، مما يتيح لها وصولا مباشرا إلى ما يقرب من ملياري مستهلك في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا عبر اتفاقيات التجارة الحرة: (الكوميسا، الأفكتا، QIZ، EFTA، الاتحاد الأوروبي، أغادير، الميركوسور).
- تتميز المنطقة الاقتصادية بقربها من عدد من المطارات الهامة؛ حيث يبعد مطار العاصمة الإدارية حوالي ٩٣ كم فقط، بينما يقع مطار القاهرة الدولي على بُعد نحو ١٤١ كم، كما يبعد مطار أبو رديس حوالي ٢٢٧ كم، مما يعزز سهولة الوصول من وإلى المنطقة محليًا ودوليًا.
- كما تتمتع المنطقة بارتباط متميز بشبكة السكك الحديدية، إذ تبعد محطة القطار السريع بالعين السخنة (العين السخنة – العلمين الجديدة – مرسى مطروح) نحو ١٩ كم فقط، في حين تقع محطة قطار السويس على بُعد ما يقارب ٥١ كم، وهو ما يدعم سهولة حركة الأفراد والبضائع ويزيد من كفاءة النقل اللوجستي بالمنطقة.
- تشكل المنطقة مركزًا طبيعيًا لسلاسل القيمة العالمية التي تسعى لتنويع وتقليل طول مسارات التوريد.

٢. البنية التحتية المميزة:

- تضم المنطقة ستة موانئ رئيسية وهم ميناء شرق بورسعيد، وميناء غرب بورسعيد، وميناء

العريش، وميناء الأدبية، وميناء السخنة، وأخيرًا ميناء الطور، إلى جانب مطارين، وأربع مناطق صناعية كبرى تشمل منطقة العين السخنة الصناعية، ومنطقة شرق بورسعيد الصناعية، ومنطقة غرب القنطرة، ومنطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا).

- يضمن إطار لوجستي متعدد الوسائط اتصالا سلسا بين وسائل النقل البحري والسكك الحديدية والطرق البرية.
- كما يشمل التوسع المخطط مستقبليًا في الموانئ الجافة والمحطات الداخلية، ما يسهم في تقليل الوقت والتكاليف اللازمة للوصول إلى الأسواق.

- **وفيما يلي استعراض للمناطق الصناعية:**

  - **منطقة شرق بورسعيد الصناعية:** تمتد على مساحة ٦٣ كيلومترًا مربعًا، وتستضيف صناعات متنوعة مثل صناعة المنسوجات الصناعات الدوائية والإلكترونيات والصناعات الغذائية والزراعية ومكونات السيارات والخدمات اللوجستية والتخزين وإنتاج الوقود النظيف والهيدروجين الأخضر. وتدعمها بنية تحتية قوية تشمل محطات تحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي، ومحطات كهرباء عالية السعة.

  - **منطقة العين السخنة المتكاملة:** بمساحة ١٨٦ كيلومترًا مربعًا، بها ميناء السخنة، أكبر ميناء مصري على البحر الأحمر، الجاري تجهيزه ليكون أكبر مركز لوجستي، والمنطقة بها الأنشطة التصنيعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بالإضافة إلى أنشطة تجارية وخدمية. كما يوجد بها ١٣ مطورًا صناعيًا. وطبقاً لمخططات التنمية فإن الهيئة تستهدف جذب الاستثمارات للفرص التي ترتكز على تلبية احتياجات الدولة لتوطين الصناعة وتوفير فرص العمل وخلق مجتمع استثماري عالمي يشمل تصنيع الوقود الأخضر والصناعات المكملة له (التحليل الكهربائي - الطاقة الشمسية الكهروضوئية - توربينات الرياح - أغشية تحلية المياه) والأدوية والمواد الفعالة API والأجهزة الطبية وأشباه الموصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة المنزلية والإلكترونيات والمعدات والآلات الهندسية وصناعة الطاقة الكهربائية وصناعة السيارات والمركبات مكوناتها والإطارات والبتروكيماويات والكيماويات ومواد البناء الحديثة والصناعات الثقيلة الخضراء (مثل الفولاذ الأخضر) والخدمات المرتبطة بالصناعة ومراكز التدريب المهني والأنشطة اللوجستية وخدمات التوزيع.

  - **منطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا):** تمتد على مساحة ٧١ كيلومترا مربعا تعتبر هذه المنطقة كمركز للصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل الألواح الشمسية والإلكترونيات ومعدات الاتصال والصناعات الخضراء والتصنيع الذكي وصناعات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بهدف تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي حيث تنسجم هذه المنطقة مع استراتيجية التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

  - **منطقة القنطرة غرب:** تقع بالقرب من قناة السويس على مساحة ١٩,٥ كيلومترا مربعا وتهدف إلى دعم مختلف الأنشطة الصناعية مستفيدة من موقعها الاستراتيجي في مجالات التصنيع والتجارة. وتكامل منظومة سلاسل التوريد والجدير بالذكر أن مشروعات صناعة الملابس والمنسوجات بالقنطرة غرب الصناعية، التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ، تشكل مجمعًا صناعيًا متكاملًا يشمل تصميم، وغزل، وإنتاج، وطباعة، وصباغة الملابس والمنسوجات، بالإضافة إلى أحد مشروعات أمتعة السفر. وتصل نسبة التصدير لهذه المشروعات إلى ٩٠٪-١٠٠٪ من إجمالي الإنتاج، مما يجعلها مركزًا صناعيًا عالميًا قادرًا على تلبية احتياجات مختلف الأسواق الإقليمية والعالمية في هذا المجال.

٣. الحوافز الجمركية والمزايا الضريبية:

- يستفيد المستثمرون من إعفاء كامل من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة للاستخدام داخل المنطقة أو لإعادة التصدير.
- تتوفر خصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار للأنشطة المؤهلة (qualifying activities).

- تُتيح المنطقة إجراءات سريعة للتخليص الجمركي، وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، ووجود الجمارك داخل المنطقة، وإدارة مرنة وسريعة لسلاسل الإمداد.

٤. بيئة تنظيمية وتجارية مواتية:

- تُدار المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بموجب نظام قانوني وإداري خاص وفقًا للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، مما يوفر حماية أكبر للمستثمرين، وآليات فعالة لحل النزاعات، وضمان الاستقلالية التشغيلية.
- يضمن إطار الحوكمة والذي يشرف عليه **هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**، وضوح المسؤوليات، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل تعاملات المستثمرين.
- يستفيد المستثمرون من نموذج «الشباك الواحد» (one-stop-shop) لتسجيل الأعمال، والحصول على التصاريح والرخص، وتخصيص الأراضي، حيث يقدم هذا النظام مجموعة متكاملة من الخدمات من خلال أنظمة رقمية متكاملة، مما يضمن سرعة وكفاءة إنجاز إجراءات التأسيس والتشغيل. وعادة ما يتم إتمام تسجيل الشركات في المنطقة خلال ١-٣ أيام، بينما تتم إجراءات الترخيص في غضون ٣ أيام عمل فقط، مما يجعل المنطقة من أسرع المناطق على مستوى العالم في تأسيس الأعمال.
- تغطي الخدمات المقدمة من خلال النافذة: تسجيل الشركات، إصدار جميع التراخيص، تصاريح العمل، نظام جمركي مركزي، نظام ضريبي مركزي، مركز حل النزاعات.
- تسهيلات تصديرية من خلال الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر والعديد من دول العالم والتي تسمح بنفاذ الصادرات المصرية الى أسواق تلك الدول والتي يبلغ عدد مستهلكيها اكثر من ٢ مليار نسمة.

٥. فرص قطاعية متنوعة:

- تشمل القطاعات ذات الأولوية: الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، وصناعة السيارات ومكوناتها، والنسيج والملابس، والبتروكيماويات، والصناعات الدوائية، وتجهيز الأغذية، وخدمات اللوجستيات.
- تُعد المنطقة مناسبة بشكل خاص لأنشطة التجميع والتصنيع وإعادة التصدير، مستفيدةً من اتفاقيات التجارة التي أبرمتها مصر وموقعها الإقليمي الاستراتيجي.

وفيما يلي ملخص للفرص الاستثمارية في المنطقة:

جدول ٣ ملخص الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

القطاع	الفرص الاستثمارية المحددة	المواقع المناسبة	الأرقام الداعمة	لماذا الاستثمار؟
الهيدروجين الأخضر	• إنتاج الهيدروجين الأخضر	السخنة شرق بورسعيد	وجود العديد من مصادر الطاقة المتجددة	• قرب من أوروبا (طلب مرتفع على الهيدروجين) • مشروعات جاهزة للتنفيذ بدعم حكومي
البطاريات والمركبات الكهربائية	• تصنيع بطاريات السيارات • مكونات إلكترونية	شرق بورسعيد السخنة	المنطقة مجهزة للبنية التحتية الكهربائية	• الطلب العالمي على المركبات النظيفة • دعم كامل للتصنيع المحلي
المنسوجات	• تصنيع الأقمشة – الألياف – ملابس جاهزة	القنطرة شرق شرق بورسعيد	تخصيص مناطق صناعية خفيفة على مساحة ١٩,٥ كم^{٢}	• أجور تنافسية • تسهيلات تصدير عالية • ربط مباشر بأسواق QIZ وأفريقيا
مكونات السيارات	• تصنيع الإطارات • المكونات المعدنية والبلاستيكية	شرق بورسعيد السخنة	• مناطق صناعية متخصصة بمساحة ٦٤ كم مربع • شبكة طرق بطول ٦٤,٤ كم	• جاهزية للتصدير • دعم للطاقة والبنية التحتية

القطاع	الفرص الاستثمارية المحددة	المواقع المناسبة	الأرقام الداعمة	لماذا الاستثمار؟
الصناعات الدوائية	• تصنيع أدوية • مواد فعالة • تغليف	السخنة شرق الإسماعيلية	• دعم للعمالة المحلية من الدولة	• تمويل لتدريب العمال • إعفاءات على مستلزمات الإنتاج
الصناعات الغذائية والزراعية	• تغليف وتصنيع غذائي • زراعة ذكية	القنطرة شرق شرق الإسماعيلية	• تخصيص ١٩,٥ كم^{٢} بالقرب من دلتا النيل	• بنية تحتية مؤهلة • دعم للتوسع والتصدير • قرب من السوق المحلي والأسواق الإفريقية
الصناعات الهندسية والمعدنية	• صب معادن • تصنيع أدوات ومعدات	السخنة شرق بورسعيد	• ٥ أرصفة صناعية في السخنة • أعماق تصل إلى ١٨ متر لاستقبال السفن الكبيرة	• دعم جمركي كامل • جاهزية كاملة للتركيب والإنتاج
مواد البناء	إسمنت – حديد – سيراميك – دهانات	كافة المناطق الصناعية	• ميناء السخنة يستهدف التوسع بمساحة ٥,٦ مليون متر مربع للساحات التجارية	• ارتفاع الطلب المحلي • دعم في الطاقة والمياه والبنية
الطاقة الشمسية (So-lar PV)	• تصنيع ألواح شمسية • معدات توليد طاقة	شرق الإسماعيلية	• محطة تحلية مياه بسعة ١٠٠,٠٠٠ م^{٣}/يوم لدعم الصناعات النظيفة	• دعم بيئي وحكومي مباشر • مشروعات جاهزة للتحول الأخضر
الكيماويات	كيماويات أساسية – متخصصة – أسمدة	السخنة الأدبية	• طول الأرصفة: ٣,٤٧٧ م مخصصة للكيماويات • أعماق تصل إلى ١٨ متر لاستقبال السفن الكبيرة	• صفر جمارك على المعدات • دعم للبنية التحتية الكيميائية
مراكز البيانات والتكنولوجيا	• مراكز بيانات • شبكات رقمية	شرق بورسعيد السخنة	٣ مراكز اتصالات + ٣ كابلات فايبر أوبتك	• ربط رقمي كامل • نافذة موحدة للخدمات الإلكترونية
الخدمات اللوجستية	• مراكز توزيع • مناطق تخزين / مستودعات • خدمات موانئ	كافة المناطق	• أكثر من ٢٠,٠٠٠ سفينة سنوياً • أكثر من ١ مليار طن تمر سنوياً • بنية تحتية: ١٣ محطة توزيع كهرباء + ٢ محطة تحلية + ٦ وحدات معالجة	• أكبر ممر ملاحي عالمي • تمثل ٢٠٪ من تجارة الحاويات العالمية • أسعار تنافسية للأرصفة والمخازن • جاهزية كاملة للتخزين والتوزيع • دعم شبكي داخلي وإقليمي
تموين السفن (Bunkering)	محطات وقود بحرية	شرق بورسعيد السخنة	• قطاع مستهدف بخطة متكاملة • ربط مباشر بالموانئ	• دعم لوجستي كامل • تراخيص مبسطة وسريعة

المصدر: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية في مجالات تخصيص الأراضي، وتبسيط التراخيص، والتحول الرقمي في الحوكمة، تدعم المنطقة الاقتصادية رؤية أوسع للتصنيع الشامل والمستدام. ويعكس هذا التوجه تحول نوعي من نماذج ترويج الاستثمار التقليدية والمجزأة إلى نموذج موحد يرتكز على المستثمر، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات، ودعم الابتكار.

منظومة صناعية متكاملة وجاهزية عالية للاستثمار

تُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نموذجًا متكاملًا للنظام الصناعي وجاهزية الاستثمار، حيث تستضيف كبرى الشركات العالمية والإقليمية في قطاعات استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية مثل البتروكيماويات، وتجميع السيارات، والإلكترونيات، والنسيج، والخدمات البحرية، واللوجستيات، والهيدروجين الأخضر. تدعم المنطقة ١٤ مطورًا صناعيًا متخصصًا (specialized industrial developers) وتحتوي على نحو ١٠٠ منشأة مرتبطة بالموانئ (port-related establishments)، ما يحقق تكاملًا فعالًا بين الصناعة والبنية التحتية التجارية. كما تضم أكثر من ٥٣٠ منشأة تشغيلية نشطة (operational entities) تديرها خمسة مشغلين دوليين للموانئ (port operators)، مما أسهم في استقطاب رأس المال والخبرات العالمية، حيث أنها تتيح إمكانية تملك أجنبي ١٠٠٪.

من بين أبرز الشركات العالمية المستثمرة في المنطقة شركات مثل دي بي ورلد (DP World)، سيمنس (Siemens)، تويوتا (Toyota)، مايرسك (Maersk)، والسويدي إليكتريك. ويُعد ميناء دي بي ورلد في العين السخنة نموذجًا إقليميًا في كفاءة تشغيل الموانئ.

في مجال الطاقة الخضراء، تبرز المنطقة كمركز إقليمي للهيدروجين الأخضر، حيث أبرمت مصر سبع مذكرات تفاهم مع مطورين دوليين مثل Scatec، AMEA Power، وFortescue Future Industries لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة وهيدروجين أخضر بإجمالي استثمارات محتملة تصل إلى ٤٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، ما يعزز دور المنطقة كمصدر رئيسي لتصدير الوقود الأخضر للأسواق الأوروبية.

كما تشهد المنطقة تطورًا كبيرًا في الخدمات اللوجستية والبحرية، من خلال إنشاء مراكز متكاملة لخدمات التخزين، وإعادة الشحن، والتبريد، إلى جانب توسع في بناء السفن، وتزويدها بالوقود، وأعمال الصيانة، ما يُعزز من تنافسية مصر في سلاسل القيمة البحرية.

على صعيد البنية التحتية الرقمية، تعمل المنطقة على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أبرز المشروعات مركز بيانات كيميت (Kemet Data Center) بقيمة ٤٥٠ مليون دولار بالشراكة مع INTRO Technology ومركز بيانات عمان، لتوفير خدمات رقمية متقدمة. كما تدعم المنطقة إنشاء مراكز بيانات وتطوير البرمجيات والتعليم التكنولوجي بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي في مصر.

تهتم المنطقة أيضًا بتأهيل القوى العاملة من خلال مبادرات تدريب مهني متقدمة، منها مركز التدريب المهني المصري الصيني في شرق بورسعيد، الذي يقدم تدريبًا في مجالات متنوعة تشمل الطاقة، السيارات، الروبوتات، والإلكترونيات. بالإضافة إلى أكاديمية السويدي التي تركز على التعليم الفني بالشراكة مع بنك مصر، والأكاديمية المصرية الألمانية الفنية (EGT Academy)، التي أُنشئت بالشراكة بين شركة سيمنس ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، وتهدف إلى تدريب ٥,٥٠٠ شاب مصري بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أسهمت هذه الجهود، إلى جانب التوسع الصناعي والخدمي في المنطقة، في خلق أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ما يعزز الأثر التنموي للمنطقة على المستوى الوطني.